

مكتب رئيس الحكومة

مناقصة علنية رقم 36/17 للتعاقد لتنفيذ أبحاث لقياس فعالية الخطط الحكومية لصالح مكتب رئيس الحكومة- المجلس القومي للاقتصاد

1. مكتب رئيس الحكومة (فيما يلي: "المكتب") يرغب بتلقي عروض للتعاقد لتنفيذ أبحاث لقياس فعالية الخطط الحكومية لصالح مكتب رئيس الحكومة- المجلس القومي للاقتصاد, كما هو مُفصل في مستندات المناقصة.
2. **فترة التعاقد-** فترة التعاقد مع مُقدم العرض الفانز سوف تكون لمدة 24 شهر, ابتداءً من موعد توقيع الأطراف على اتفاقية التعاقد. يحق لأصاحب الدعوة (اختياري) تمديد فترة التعاقد بثلاثة فترات إضافية مدة كل منها حتى 12 شهر.
3. **شروط الحد الأدنى** للاشتراك في المناقصة هي على النحو التالي:
يحق الاشتراك في المناقصة فقط لمُقدمي العروض الذين يستوفون الشروط التالية بصورة تراكمية:

3.1 مُقدم العرض هو معهد أبحاث يعمل في مؤسسة أكاديمية, أو مجموعة باحثين أكاديميين, اجتمعوا معاً بهدف تقديم عرض لهذه المناقصة.

3.2 مُقدم عروض يستوفي رئيس المعهد المقترح من قبله لتنفيذ الخدمات كافة الشروط التالية:

3.2.1 هو- أو كان في الماضي- عضو طاقم في مؤسسة أكاديمية مُعترف بها من قبل مجلس التعليم العالي (كما تم

تعريفه في قانون مجلس التعليم العالي للعام 1958) لفترة لا تقل عن 5 سنوات (بصورة تراكمية أيضاً).

3.2.2 نشر خلال ال- 12 شهر التي سبقت الموعد الأخير لتقديم العروض للمناقصة: (أ) بحث تجريبي واحد (أو

أكثر) في مجلة للاقتصاد, حيث تم تصنيف المجلة أعلاه A(1) بمؤشر القدس للاقتصاد و/أو بتصنيف Top-5

في مؤشر تل أبيب لمجلات الاقتصاد; و/أو (ب) 3 (أو أكثر) من الأبحاث التجريبية في مجلات للاقتصاد,

حيث أن كل مجلة من هذه المجالات مُصنفة بتصنيف B(2) بمؤشر القدس للاقتصاد و/أو بتصنيف A في

مؤشر تل أبيب لمجلات الاقتصاد.

على التصنيفات في البند الثانوي 3.2 هذا, أن تكون سارية المفعول حتى تاريخ 19 أيلول 2017 و/أو لدى نشر المقالة.

بخصوص شرط الحد الأدنى هذا, المذكور أعلاه والتالي, "**بحث تجريبي**"- بحث أكاديمي يشمل على تحليل معطيات تجريبية.

3.3 مُقدم عرض كان حتى الموعد الأخير لتقديم العروض لهذه المناقصة, متعاقد مع على الأقل 5 باحثين رئيسيين, مُقترحين من

قبله لغرض تنفيذ الخدمات (كما ورد في ملحق محتوى الخدمات في الاتفاقية), حيث أن كل واحد منهم يستوفي على الأقل

أحد الشرطين التاليين:

3.3.1 نشر خلال ال- 12 شهر التي سبقت الموعد الأخير لتقديم العروض للمناقصة: (أ) بحث تجريبي واحد (أو

أكثر) في مجلة للاقتصاد, حيث تم تصنيف المجلة أعلاه A(1) بمؤشر القدس للاقتصاد و/أو بتصنيف Top-5

في مؤشر تل أبيب لمجلات الاقتصاد; و/أو (ب) 3 (أو أكثر) من الأبحاث التجريبية في مجلات للاقتصاد,

حيث أن كل مجلة من هذه المجالات مُصنفة بتصنيف B(2) بمؤشر القدس للاقتصاد و/أو بتصنيف A في

مؤشر تل أبيب لمجلات الاقتصاد.

و/أو

3.3.2 حاصل على لقب دكتوراة في السنوات العشرة التي سبقت الموعد الأخير لتقديم العروض للمناقصة وذلك من

مؤسسة أكاديمية مُعترف بها من قبل مجلس التعليم العالي (كما تم تعريفه في قانون مجلس التعليم العالي للعام

1958) لفترة لا تقل عن 5 سنوات (بصورة تراكمية أيضاً); بالإضافة الى نشره خلال السنوات ال- 5 الأخيرة

التي سبقت الموعد الأخير لتقديم العروض للمناقصة 2 (أو أكثر) أبحاث تجريبية في مجالات للاقتصاد, حيث أن كل مجلة من هذه المجالات مُصنفة بتصنيف B(2) بمؤشر القدس للاقتصاد و/أو بتصنيف A في مؤشر تل أبيب لمجالات الاقتصاد.

بالنسبة للبند الثانوي 3.3 هذا, سوف تحل التعليمات التالية:

• التعاقد مع الباحثين الرئيسيين لدى مُقدم العرض, قد يكون بواسطة تشغيلهم ضمن مجموعة الموظفين الدائمين لدى مُقدم العرض , وقد يكون بواسطة التعاقد باتفاقية.

يُمكن اقتراح كل من ليس متعاقد مع مُقدم العرض, حتى الموعد الأخير لتقديم العروض في المناقصة, وبشرط أن يفوز عرض مُقدم العرض بالمناقصة, حيث يجب أن يتعاقد الباحث الرئيسي الذي تم اقتراحه في إطار المناقصة مع مُقدم العرض الفائز (كموظف و/أو كُمقدم خدمات) ويكون جزء من طاقم مُقدم العرض الذي سيقوم بمنح الخدمات بنفسه فعلياً, وذلك وفقاً لتعليمات الاتفاقية بشكل خاص ومستندات المناقصة بشكل عام. في هذه الحالة, يجب عرض مستند التعاقد المشروط أعلاه مع النفس الهيئة, كجزء من مستندات عرض مُقدم العرض.

• لا يوجد أي مانع من اقتراح الباحثين الرئيسيين المُقترحين من قبل مُقدم العرض, من قبل مُقدمي عروض آخرين للمناقصة.

• على التصنيفات في البند الثانوي 3.3 هذا, أن تكون سارية المفعول حتى تاريخ 19 أيلول 2017 و/أو لدى نشر المقالة.

3.4 حتى الموعد الأخير لتقديم العروض في المناقصة, يستوفي الباحثين الرئيسيين المذكورين في البند الثانوي 3.3 أعلاه, جميع الشروط التالية:

3.4.1 على الأقل 2 من نفس الباحثين الرئيسيين هم أعضاء طاقم في مؤسسة أكاديمية مُعترف بها من قبل مجلس التعليم العالي (كما تم تعريفه في قانون مجلس التعليم العالي للعام 1958).

3.4.2 على الأقل 2 من نفس الباحثين الرئيسيين هم أعضاء طاقم في على الأقل 2 مؤسسات أكاديمية مختلفة, حيث أن إحدى هذه المؤسسات مُعترف بها من قبل مجلس التعليم العالي (كما تم تعريفه في قانون مجلس التعليم العالي للعام 1958).

لغرض البند الثانوي 3.4 هذا, تجدر الإشارة الى ان نفس الباحث الرئيسي قد يتم اعتباره كمن يستوفي شروط الحد الأدنى في البند 3.4.1 وكممن يستوفي شروط الحد الأدنى في البند 3.4.2.

3.5 مُقدم عرض كان حتى الموعد الأخير لتقديم العروض للمناقصة عبارة عن هيئة قانونية مُسجلة في إسرائيل, أو مشغل مُرخص حسب القانون في إسرائيل وهو ليس عبارة عن هيئة قانونية, وهو يستوفي الشروط والقيود التالية:

في حالة كان مُقدم العرض عبارة عن هيئة قانونية – لا يوجد في التقارير المالية المُراقبة للعامين الأخيرين أية تحذير بخصوص "استمرارية المصلحة التجارية", لا توجد على مُقدم العروض أية ديون للرسوم السنوية لمُسجل الشركات عن السنوات التي تسبق هذه المناقصة, طالما كان مُقدم العرض عبارة عن شركة- على صيغة التسجيل الخاصة بها أن تشير الى أنها ليست عبارة عن شركة مخالفة للقانون (كما ورد في البند 362' من قانون الشركات للعام 1999) وهي لا تتواجد في مرحلة الإنذار قبل تسجيلها كشركة مخالفة للقانون, مُقدم العرض لا يتواجد في إجراءات الإفلاس و/أو الحارس القضائي و/أو عدم القدرة على سداد الديون, والتي قد تُلحق الضرر بأدائه في حالة فوزه في المناقصة.

في حالة كان مُقدم العرض عبارة عن مشغل مُرخص - مُقدم العرض لا يتواجد في إجراءات الإفلاس، والتي قد تُلحق الضرر بأدائه في حالة فوزه في المناقصة.

3.6 بحوزة مُقدم العرض كل مصادقة و/أو رخصة و/أو ترخيص و/أو تصريح و/أو إذن مطلوب حسب القانون وهو مُسجل في كل سجل حسب القانون يتعلّق بتقديم الخدمات المذكورة في هذه المناقصة، بحيث تكون سارية المفعول حتى الموعد الأخير لتقديم العروض، ما عدا في حالة ذكر غير ذلك في مستندات المناقصة.

3.7 لمُقدم العرض مصادقات سارية المفعول على اسمه حسب قانون صفقات الهيئات العامة للعام 1976 وهو يستوفي كافة الشروط والتعليمات المطلوبة حسب القانون.

3.8 لم تتم إدانة مُقدم العرض، مديره العام أو أحد أصحاب السيطرة فيه بأية مخالفات أمنية أو مالية (مثل: عدم دفع المقطوعات الضريبية، عدم التبليغ لسلطات الضرائب، عدم تسجيل دخل وما شابه)، بما في ذلك مخالفات حسب قانون ضريبة الشراء (بضائع وخدمات) للعام 1952، أوامر الضريبة، أوامر الجمارك، قانون ضريبة القيمة المضافة للعام 1975، قانون الإشراف على العملة للعام 1978، أو بمخالفات حسب البنود 290 حتى 297، 383 حتى 393 و- 414 حتى 438 لقانون العقوبات، للعام 1977، ما عدا في حالة انتهت فترة التقادم حسب قانون التسجيل الجنائي ولوائح إعادة التأهيل، للعام 1981.

«صاحب سيطرة» - كما تم تعريفه في قانون البنوك (ترخيص)، للعام 1981.

الشروط المُفصلة أعلاه هي شروط حد أدنى ومُقدم العرض الذي لا يستوفي أحدها، سوف يتم اقصاء عرضه ولن يتم مناقشته كلياً.

ما عدا في حالة ذكر خلاف ذلك، يجب على كافة الشروط أن تتوفر في مُقدم العرض، في الموعد الأخير لتقديم العروض للمناقصة.

ما عدا في حالة ذكر خلاف ذلك بصورة صريحة، يجب على كافة الشروط أن تتوفر في مُقدم العرض بنفسه وليس في أية جهة أخرى.

4. سوف تقوم الوزارة بإجراء اجتماع للمُوردين، يكون الاشتراك فيه غير الزامي، وذلك بتاريخ 11.1.2018 في تمام الساعة 10:00. على مُقدمي العروض الذين يرغبون بالاشتراك في هذا الاجتماع التسجيل حتى تاريخ 7.1.2018 في تمام الساعة 14:00 بواسطة إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني لمركزة لجنة المناقصات بالعنوان: danah@pmo.gov.il، يجب أن تشمل الرسالة على الأسماء الكاملة للمشاركين وعلى أرقام هوياتهم.

5. تم في هذه المناقصة تحديد حد أدنى من نقاط الجودة. بالإضافة الى ذلك، هذه المناقصة هي عبارة عن مناقصة مع فحص مكون من مرحلتين، وسوف يتم تقديم عروض الأسعار على انفراد من باقي أجزاء العرض الأخرى.

6. مُستندات المناقصة - يُمكن تحميل مستندات المناقصة من موقع الانترنت لمديرية المُشتريات الحكومية بالعنوان: www.mr.gov.il/purchasing.

7. الأسئلة الاستفسارية - يجب إرسال الأسئلة، الطلبات والاستفسارات بواسطة البريد الإلكتروني لمركزات لجنة المناقصات، بالعناوين التالية: danah@pmo.gov.il حتى يوم 16.1.2018 في تمام الساعة 14:00، بالطريقة المُحددة في الفصل 1 من مستندات المناقصة.

أجوبة وتوضيحات المكتب، بما في ذلك الإشعارات بخصوص التغييرات في مستندات المناقصة، سوف يتم نشرها على موقع الانترنت لمديرية المشتريات الحكومية في وزارة المالية بالعنوان:

<http://www.mr.gov.il/purchasing/PurchasingTopNav/Tenders>

تُعتبر هذه الإجابات بمثابة جزء لا يتجزأ من مستندات المناقصة.

يحفظ المكتب لنفسه الحق بنشر التغييرات والتوضيحات في مستندات المناقصة، حتى لو لم تكن نابعة عن الأسئلة الاستفسارية التي تم استلامها من مُقدمي العروض، وذلك حتى فترة زمنية معقولة قبل الموعد الأخير لتقديم العروض. سوف يقوم المكتب بنشر هذه التغييرات والتوضيحات في موقع الانترنت، بالعنوان المذكور في البند أعلاه، وسوف تُعتبر هي أيضاً بمثابة جزء لا يتجزأ من مستندات المناقصة. تقع على عاتق مُقدمي العروض مسؤولية فحص نشرات المكتب بخصوص هذه المناقصة في موقع الانترنت المذكور أعلاه.

8. الموعد الأخير لتقديم العروض- يجب تقديم العروض على هذه المناقصة، باللغة العبرية فقط، حتى يوم 7.2.2018، في تمام الساعة 13:00، في صندوق المناقصات الخاص بمكتب رئيس الحكومة، الموجود في مبنى الأمن ("فيل") في مدخل مبنى مكتب رئيس الحكومة، في شارع كابلان 3، المبنى ج، كريات بن جوريون، القدس. يُمنع إرسال العروض بواسطة البريد.

9. أي عرض لن يكون موجوداً في صندوق المناقصات للمكتب حتى الموعد الأخير لتقديم العروض لأي سبب من الأسباب، لن يتم نقاشه، لن يشترك في المناقصة وسوف يتم إرجاعه الى مُقدم العرض.

في حالة وجود تناقض بين هذا الإعلان وبين مستندات المناقصة، سوف يكون ما ورد في مستندات المناقصة هو المُلزم.

"يتم نشر المناقصة في الصحف باللغة العبرية أيضاً، الصيغة المُلزِمة هي الصيغة التي يتم نشرها باللغة العبرية".